■ الفصل الأول ■

من التحول الكبير إلى السوق الحرة العالمية

إن انهيار السوق العالمية سيكون حدثا مؤلما يسفر عن نتائج يتعذر تصورها ، ومع ذلك أجد أن تصور هذا الانهيار أيسر من تصور استمرار النظام الراهن .

جورج سوروس (١)(*)

إن منشأ الكارثة يكمن فى المسعى اليوتوبى لليبرالية الاقتصادية لإقامة نظام سوقى قادر على تنظيم نفسه بنفسه .

كارل پولانيى (٢)

كانت إنجلترا فى منتصف القرن التاسع عشر محكًا لتجارب بعيدة الأثر فى الهندسة الاجتماعية كان مقصدها تحرير الحياة الاقتصادية من التحكم الاجتماعى والسياسى . وقد فعلت ذلك عن طريق تشييد مؤسسة جديدة ، هى السوق الحرة ، وتفكيك الأسواق ذات الجذور الاجتماعية العميقة التى عرفتها إنجلترا لقرون عديدة . وقد خلقت السوق الحرة نمطًا جديدًا من الاقتصاد تتغير فيه جميع أسعار السلع ، ومن بينها أسعار الأيدى العاملة ، دون مراعاة

(١) چورج سوروس ، **Soros on Soros** ، نيويورك : چون ويلى ، ١٩٩٥ ، الصفحة ١٩٤ .

(*) **چورج سوروس** : مجرى المولد أمريكى الجنسية . يُعَدّ أكبر مضارب فى العالم ، ومع ذلك يحلو له أن يقدم نفسه كمفكر فى شؤون المال والاقتصاد : اكتسب شهرته من مضارباته الواسعة على الجنيه الإسترلينى فى عام ١٩٩٢ التى حقق فيها أرباحا هائلة ، ثم ازدادت شهرته بعد مضارباته المحمومة على العملات الآسيوية فى بداية عام ١٩٩٧ التى أدت إلى تعميق الأزمة المالية فى بلدان جنوب شرق آسيا . له كتابات متفرقة منها أيضا **The Alchemy of Finance** (ومعناه بلغتنا العامية «كيمياء تحويل التراب إلى ذهب») ، ولهذا الكتاب عنوان فرعى هو «قراءة فى عقل السوق» ؛ وآخر كتبه وأهمها **The Crisis of Global Capitalism** (أزمة الرأسمالية العالمية) ـ المترجم .

(٢) كارل پولانيى ، **The Great Transformation : The Political and Economic Origins of our Time** ، بوسطن : بيكون پرس ، ١٩٤٤ ، الصفحة ١٤ .

لآثار هذا التغيير على المجتمع . ففى الماضى كانت الحياة الاقتصادية تحكمها الحاجة إلى المحافظة على التماسك الاجتماعى ، وكانت تدار فى الأسواق الاجتماعية ـ أى الأسواق التى كانت راسخة فى المجتمع وتخضع لأنواع كثيرة من الضوابط والقيود . وكان هدف التجارب التى أجريت فى منتصف **العصر الفيكتورى** (*) فى إنجلترا هو تدمير هذه الأسواق الاجتماعية ، والاستعاضة عنها بأسواق متحررة من الضوابط تعمل بصورة مستقلة عن الاحتياجات الاجتماعية . وقد أطلق على هذا التمزيق فى حياة إنجلترا الاقتصادية الذى أحدثه خلق السوق الحرة ، إسم «التحوّل الكبير» . (٣)

ويُعَدّ إنجاز تحوّل مماثل الهدفَ الغالبَ الحالى للمنظمات عبر الوطنية ، مثل **منظمة التجارة العالمية** (**) ، وصندوق النقد الدولى ، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . وهذه المنظمات ، بتقديمها هذا المشروع الثورى ، إنما تسير على هدى آخر نظم **«التنوير»** (***) الكبرى ، وهو الولايات المتحدة . إن مفكرى التنوير ، مثل توماس چيفرسون ، وتوم پين ، وچون ستيوارت مل ، وكارل ماركس ، لم تساورهم أبدا أي شكوك فى أن مستقبل كل أمة فى العالم هو أن تقبل صورة ما من صور المؤسسات والقيم الغربية . فهم يرون أن تنوع الثقافات ليس من الأوضاع الدائمة للحياة البشرية ، وإنما هو مرحلة على الطريق إلى حضارة عالمية . وكان هؤلاء المفكرون جميعا يدافعون عن خلق حضارة

(*) نسبة إلى الملكة ڤيكتوريا التى حكمت إنجلترا لأطول فترة فى تاريخها . وقد شهد عصرها ذروة الازدهار الاقتصادى والتوسع الاستعمارى . ويدل اصطلاح العصر الڤيكتورى على ما كان لشخصيتها القوية من آثار على غالبية مناحى الحياة فى إنجلترا ـ المترجم .

(٣) المرجع نفسه .

(**) **World Trade Organisation** : كانت جولة أوروجواى آخر جولات «الجات» ، وقد انتهت بإقرار «اتفاقية الجات» التى كان من أهم بنودها إنشاء «منظمة التجارة العالمية» لتولى المهام التالية : الإشراف على تنفيذ الاتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء ؛ تنظيم المفاوضات التى ستجرى مستقبلا فيما بينها ؛ الفصل فى النزاعات التى تنشأ حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية ؛ مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء بما يضمن تمشيها مع القواعد المتفق عليها ؛ التعاون مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لتأمين الاتساق فى عملية صنع السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولى ـ المترجم .

(***) **التنوير** : يستخدم هذا المصطلح عادة كتعبير عن الفكر العقلانى البعيد عن السلفية . ولكن المؤلف يستخدمه هنا للتعبير عن حركة تاريخية تخطاها الزمن بعدة قرون فى أوروبا ، وكان من أعلامها ڤولتير وروسو فى فرنسا ، وكانط فى ألمانيا ، وآدم سميث وهيوم فى إنجلترا ـ المترجم .

عالمية واحدة يحل فيها مجتمع عالمى جديد مؤسسٌ على العقل محل أعراف الماضى وثقافاته المتنوعة . (٤)

إن الولايات المتحدة هى اليوم آخر الدول العظمى التى تقيم سياساتها على أساس فرضية التنوير هذه . واستنادا إلى «**توافق واشنطن**» (*) ، فإن «الرأسمالية الديمقراطية» سرعان ما ستُقبل على نطاق العالم ، كما أن السوق الحرة العالمية ستصبح واقعا . ولن تعود هناك حاجة إلى الثقافات والأنظمة الاقتصادية المتعددة التى اتسع لها العالم دائما ، إذ ستندمج هذه الثقافات والأنظمة فى سوق حرة عالمية واحدة .

وقد سعت المنظمات عبر الوطنية التى تلقى تشجيعا من هذه الفلسفة إلى فرض الأسواق الحرة على الحياة الاقتصادية للمجتمعات على نطاق العالم ، ونفذت برامج لسياسات

---

(٤) سبق أن ناقشت «مشروع التنوير» فى كتابى **Enlightenment's Wake : Politics and Culture at the Close of Modern Age** ، لندن ونيويورك : روتلدج ، ١٩٩٥

(*) **Washington Consensus** : مجموعة السياسات والتوصيات والمبادئ التوجيهية التى تم التوصل إليها بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وحكومة الولايات المتحدة ، ومقر هذه الأطراف الثلاثة العاصمة الأمريكية واشنطن . وقد أولى المؤلف أهمية لهذا التوافق من حيث آثاره على مسار التنمية الاقتصادية وتطور الحياة السياسية فى مختلف أرجاء العالم ، وتناوله بالتفسير والتقييم فى مواضع متفرقة من الكتاب . ولذا فلا مفر من إلقاء بعض الضوء على «توافق واشنطن» ، وعلى ما أصبح يطلق عليه الآن «ما بعد توافق واشنطن» . «Post - Washington Consensus» .

كان من أهم توجيهات هذا التوافق مبدأ حكومة الحد الأدنى وأقل تدخل ممكن من جانب الدولة (انظر الحاشية أدناه ، الصفحة ٤٠) ؛ التثبيت الاقتصادى بغرض السيطرة على التضخم (التضخم المنخفض) ؛ عدم الحرص الزائد على خفض البطالة ، وتجنب العمالة الكاملة ؛ إحلال الواردات ؛ عدم وجود معدلات شديدة الارتفاع للادخار ، مثل تلك الموجودة فى اليابان ، تيسير الخصخصة ؛ دعم حرية الأسواق ، إلخ .

وفى فترة ما بعد التوافق ، ومع الدروس المستفادة من أزمة دول جنوب شرق آسيا ، أعادت أطرافه النظر فيما حققته توجيهاته من إيجابيات وما شابها من سلبيات ، مثل رد الاعتبار لدور الدولة (انظر الملحق ص٣٣١ وما بعدها) ؛ والتساهل فى نسبة التضخم المسموح بها ؛ ووضع ضوابط على حركة رؤوس الأموال ؛ وتيسير نقل التكنولوجيا ؛ إلخ . . . وبينما كان التوافق يؤيد استخدام مجموعة صغيرة من الأدوات من أجل هدف ضيق نسبيا (هو النمو الاقتصادى) ، أصبحت هناك دعوة إلى استخدام مجموعة أوسع من الأدوات والأهداف ، مثل رفع المستويات المعيشية عن طريق مكافحة الفقر وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية ، وليس مجرد زيادة الناتج القومى الإجمالى ؛ تحقيق التنمية المستدامة عن طريق صيانة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة ؛ ضمان تنمية عادلة وديمقراطية يكون فيها باستطاعة فئات أوسع من المجتمع ، وليس فقط من هم عند قمته ، التمتع بثمارها والمشاركة بوسائل مختلفة فى صنع القرارات ـ المترجم .

مقصدها النهائى هو إدماج اقتصادات العالم المتنوعة فى سوق حرة عالمية واحدة ، وتلك يوتوبيا لا يمكن أن تتحقق أبدا . وقد أدى اتباعها إلى إحداث تفكك اجتماعى واضطراب اقتصادى وسياسى على نطاق واسع .

وفى الولايات المتحدة أسهمت الأسواق الحرة فى انهيار اجتماعى على نطاق لم يعرف فى أى بلد متقدم آخر . فالأسر الأمريكية أضعف منها فى أى بلد . وفى الوقت نفسه يجرى دعم النظام الاجتماعى بسياسة قوامها فتح أبواب السجون على مصراعيها . وليس هناك بلد صناعى آخر ، دعك من روسيا ما بعد الشيوعية ، يستخدم السَّجْن كوسيلة للضبط الاجتماعى على النطاق الموجود فى الولايات المتحدة . فالأسواق الحرة ، وخراب الأسر والمجتمعات المحلية ، واستخدام العقوبات الجنائية كملاذ أخير ضد الانهيار الاجتماعى ، تتقاطر بعضها فى إثر بعض.

كما أن الأسواق أضعفت أيضا ، أو دمرت ، مؤسسات أخرى يتوقف عليها التماسك الاجتماعى ، وولدت فترة رخاء اقتصادى طويل الأمد لم يحقق منها معظم الأمريكيين فائدة تذكر . فالفوارق الاجتماعية فى الولايات المتحدة تشبه الفوارق فى بلدان أمريكا اللاتينية بأكثر مما تشبه مثيلاتها فى أى بلد أوروبى . ومع ذلك فإن هذه النتائج المباشرة للسوق الحرة لم تقلل ما تحظى به من دعم وتأييد ، وهى ما زالت **البقرة المقدسة**(*) للسياسات الأمريكية ، وأصبحت جزءًا لا يتجزأ من زعم أمريكا بأنها نموذج لحضارة عالمية . وهكذا أصبح مشروع «التنوير» متشابكا بصورة فاجعة مع السوق الحرة .

ذلك أن سوقا عالمية واحدة هى مشروع التنوير لحضارة عالمية فيما يرجح أن يكون شكلها النهائى . وهى ليست الصورة الوحيدة لذلك المشروع الذى تمت تجربته خلال هذا القرن الذى حفل بيوتوبيا كاذبة . **فقد كان الاتحاد السوفييتى تجسيداً «ليوتوبيا تنوير» منافسة ، يوتوبيا حضارة عالمية حل فيها التخطيط المركزى محل الأسواق . وكانت التكاليف البشرية لتلك اليوتوبيا تفوق الحصر . إذ فقدت الملايين من أرواح البشر من خلال إرهاب شمولى ، وفساد يعم كل مكان ، وتدهور بيئى ينذر بالكوارث . إن ثمن المعاناة البشرية الذى اقتضاه المشروع السوفييتى كان ثمنا يتعذر قياسه ـ ومع ذلك أخفق فى إنجاز التحديث الذى وعد به روسيا . فعند نهاية العصر السوفييتى كانت روسيا من بعض الأوجه أبعد عن التحديث مما كانت فى المرحلة الأخيرة من العصر القيصرى .**

(*) **The Sacred Cow** : تبجيل البقرة عند الهندوس ، وهى شيء يعلو ، دون سبب معقول ، على النقد والمساءلة ـ المترجم .

إن يوتوبيا السوق الحرة لم تقتض من التكلفة البشرية قدر ما اقتضته الشيوعية . ومع ذلك فإنها قد تصبح بمضى الوقت نظيرا فيما تجلبه من معاناة . وهى بالفعل أسفرت عن تحول أكثر من مائة مليون فلاح إلى «عمال تراحيل» فى الصين ، واستبعاد عشرات الملايين فى المجتمعات المتقدمة من العمل والمشاركة فى المجتمع ، وانتشار حالة تقرب من الفوضى ، وتسلط الجريمة المنظمة فى أجزاء من عالم ما بعد الشيوعية ، ومزيد من التدمير للبيئة .

وبرغم أن وجود سوق حرة، عالمية لا يمكن أن يتوافق مع أى نوع من الاقتصاد، فإن ما يجمع بين هاتين الفكرتين أكثر أساسية مما بينهما من خلافات . فهما فى إعجابهما الشديد بالعقل والكفاءة ، وجهلهما بالتاريخ ، واحتقارهما لعادات الحياة التى تريان أنها مصدر للبؤس أو الفناء ، إنما تجسدان نفس العجرفة العقلانية والإمبريالية الثقافية اللتين تميزت بهما الأعراف المحورية لتفكير «التنوير» طوال تاريخه .

إن السوق الحرة العالمية تفترض مسبقا أن تحديث الاقتصاد يعنى الشىء نفسه فى كل مكان . وهى تفسر عولمة الاقتصاد ـ أى انتشار المنتجات الصناعية فى اقتصادات السوق المترابطة فى كل أرجاء العالم ـ على أنها التفوق الساحق لنمط فريد من الرأسمالية الغربية : هو السوق الحرة الأمريكية .

أما التاريخ الحقيقى لعصرنا فأقرب إلى النقيض . إذ إن التحديث الاقتصادى لا يستنسخ نظام السوق الحرة الأمريكية على نطاق العالم ، بل إنه يعمل ضد هذا النظام . فهو يُفرِّخ أنماطا محلية للرأسمالية لا تدين بشىء لأى نموذج غربى . فاقتصادات السوق الحرة فى شرقى آسيا تختلف بعضها عن بعض اختلافا عميقا ، واقتصادا الصين واليابان يمثلان صورتين مختلفتين للرأسمالية . وبالمثل تختلف الرأسمالية الروسية اختلافا أساسيا عن الرأسمالية فى الصين . وكل ما يجمع بين هذه الأنواع المختلفة من الرأسمالية هو أنها لا تتجه نحو أىّ نموذج غربى .

كما أن ظهور اقتصاد عالمى حقًا لا يعنى امتداد القيم والمؤسسات الغربية إلى باقى البشر ، وإنما يعنى نهاية حقبة السيادة الغربية على العالم . فالاقتصادات المتميزة الحديثة فى إنجلترا وأوروبا وأمريكا الشمالية ليست نماذج للأنماط الجديدة من الرأسمالية التى خلقتها الأسواق العالمية . ولن يكون باستطاعة غالبية البلدان التى تحاول تكييف اقتصاداتها وفق نموذج الأسواق الحرة الأنجلوسكسونية تحقيق حداثة قادرة على الاستمرار .

إن اليوتوبيا الحالية لسوق عالمية واحدة تفترض إمكانية إعادة تكييف الحياة الاقتصادية لكل أمة فى صورة السوق الحرة الأمريكية . ومع ذلك فإنه فى الولايات المتحدة أدت السوق الحرة إلى انفجار الحضارة الرأسمالية الليبرالية القائمة على مبدأ **«النيو ديل»** (*) الذى وضعه الرئيس روزفلت ، والذى استند إليه رخاء هذه الحضارة فى فترة ما بعد الحرب . ولكن الولايات المتحدة ليست إلا الحالة المحدِّدة لصدق عام . فحيثما يجرى فى المجتمعات الحديثة الترويج للأسواق الحرة المتحررة من الضوابط ، فإن هذه الأسواق تولّد أنواعا جديدة من الرأسمالية .

فهى قد أفرخت فى الصين نوعا جديدا من الرأسمالية يمارسه صينيو الشتات فى كل أرجاء المعمورة . وفى روسيا لم يسفر انهيار المؤسسات السوفييتية عن قيام أسواق حرة ، بل عن قيام نوع جديد من الرأسمالية فى مرحلة ما بعد الشيوعية .

وبالمثل فإن نمو الاقتصاد العالمى لا يشجع الانتشار العالمى للديمقراطية الليبرالية الغربية . ففى روسيا أحدث هذا النمو نمطًا هجينا من الحكومة الديمقراطية محوره سلطة رئاسية قوية . وفى سنغافورة وماليزيا تحقق التحديث والنمو الاقتصادى دون أن تؤدى سياسة حكومتيهما الرافضة للسلطة العالمية للديمقراطية الليبرالية إلى فقدان التماسك الاجتماعى . وبقدر من الحظ يمكن أن تقوم فى الصين حكومة مماثلة عندما تصبح فى مرحلة ما بعد الشيوعية تماما .

إن الاقتصاد العالمى لا يصنع نظاما مفردا عالميا ـ هو نظام «الرأسمالية الديمقراطية» ، وإنما هو يعمل على تكاثر أنماط جديدة من الأنظمة ، إذ إنه يفرِّخ أنواعا جديدة من الرأسمالية . كما أن الاقتصاد العالمى الذى يجرى بناؤه فى الوقت الحالى لن يكون ضمانًا لمستقبل السوق الحرة ، ولكنه سيقدح زناد المنافسة بين اقتصادات الأسواق الاجتماعية المتبقية والأسواق الحرة التى يتعين فيها على الأسواق الاجتماعية إما أن تصلح نفسها بعمق أو أن تدمر . ومع ذلك فمن المفارقات أن اقتصادات الأسواق الحرة لن تكون هى الفائز فى هذه المباراة ، لأنها بدورها تتحول نتيجة للمنافسة العالمية ويتغير طابعها .

(*) **New Deal** : البرنامج التشريعى والإدارى الذى وضعه الرئيس الأمريكى فرانكلين ديلانو روزفلت فى عام ١٩٣٣ ، فى أعقاب الكساد الكبير ، وذلك لتشجيع الانتعاش الاقتصادى والإصلاح الاجتماعى وتوفير الوظائف . وكان من أهم ملامح هذا البرنامج إصدار قانون التأمينات الاجتماعية . كما كان البرنامج يمثل مبادئ الجناح التقدمى فى الحزب الديمقراطى بالولايات المتحدة ـ المترجم .

وقد أخفقت حكومات الأسواق الحرة فى العقدين الأخيرين من هذا القرن فى تحقيق أيٍّ من أهدافها . فمستويات الضرائب والإنفاق الحكومى فى بريطانيا ، بعد ثمانية عشر عاما من وجود مارجريت تاتشر فى السلطة ، كانت عالية ، بل وأعلى مما كانت عليه عندما خرجت حكومة العمال من السلطة فى عام ١٩٧٩ .

وتصوغ حكومات الأسواق الحرة سياساتها على أساس عصر «دعه يعمل» (*) ـ أى فترة منتصف القرن التاسع عشر التى كانت الحكومة فيها تزعم أنها لا تتدخل فى الحياة الاقتصادية . والحقيقة أن مذهب «دعه يعمل» ـ أى اقتصاد تحرر فيه الأسواق من الضوابط ، ويصبح خارج إمكانية السيطرة السياسية أو الاجتماعية ـ لا يمكن أن يبتدع من جديد ، بل إنه حتى فى عنفوانه كان اسما على غير مسمى . فقد خلقه قهر الدولة ، وكان يعتمد عند كل نقطة فى مجرياته على سلطة الحكومة . ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى لم تعد الأسواق توجد فى صورتها الأكثر تطرفا ، لأنها لم تكن تفى بالحاجات البشرية ، ومن بينها الحاجة إلى الحرية الشخصية .

ومع ذلك ، ودون تقليل حجم الدولة أو إعادة الاعتبار للمؤسسات الاجتماعية التى كانت تدعم السوق الحرة فى عنفوان العصر الفيكتورى ، فإن سياسات السوق الحرة شجعت التفاوتات الجديدة فى الدخل والثروة ، وفرص الحصول على عمل ، ونوعية الحياة ، وهى التفاوتات التى تفوق مثيلاتها فى عالم منتصف القرن الماضى الأشد فقرا بكثير .

ففى إنجلترا القرن التاسع عشر أدى الدمار الذى ألحقته السوق الحرة بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى وبرفاهة البشر إلى استثارة حركات سياسية مضادة غيرتها تغييرا جذريا . كما أن سلسلة من التشريعات ، التى حثت عليها الجوانب العملية المختلفة

(*) **Laissez - faire** : المذهب الذى يقضى بأن يكون تدخل الدولة فى الصناعة والتجارة فى أضيق نطاق . وقد دافع آدم سميث عن هذه السياسة باعتبارها بديلا للتقييدات التجارية التى كان التجاريون فى أيامه ينادون بها . وهذا التعبير استخدمه فى البداية الفيزيوقراطيون الذين كانوا يرون أن الزراعة هى المصدر الوحيد للثروة ، وبالتالى كانوا يرفضون أىّ تدخل من جانب الدولة فى شؤون الصناعة . وقد لقى هذا المبدأ تأييدا كبيرا من جانب الاقتصاديين الكلاسيكيين من أمثال آدم سميث وداڤيد ريكاردو وچون ستيوارت مل وغيرهم . وتجدر الإشارة إلى أن المؤلف يميز بين السوق الحرة التى قامت فى إنجلترا فى القرن التاسع عشر والسوق الحرة العالمية التى تبذل الجهود حاليا لإقامتها تحت قيادة الولايات المتحدة ، كما يميز بين السوق الحرة والاقتصاد الحر واتباع قاعدة «دعه يعمل» ـ المترجم .

للسوق الحرة ، أعادت تنظيمها بحيث خففت أثرها على المؤسسات الاجتماعية الأخرى وعلى الحاجات البشرية . وقد أوضحت سياسة «دعه يعمل» فى منتصف العصر الڤيكتورى أنه لا يمكن أن يكون هناك توافق طويل الأمد بين الاستقرار الاجتماعى والسوق الحرة .

وقد كان لدى إنجلترا اقتصاد سوق قبل وبعد التجربة القصيرة فى سياسة «دعه يعمل» فى منتصف العصر الڤيكتورى . وفى كل حاله كان يجرى تنظيم الأسواق بحيث تكون مجرياتها أقل إضراراً بالاستقرار الاجتماعى . ولم تكن السوق الحرة هى المؤسسة الاجتماعية السائدة إلا خلال فترة تطبيق مبدأ «دعه يعمل» فى إنجلترا منتصف القرن التاسع عشر ، وفى بعض أجزاء العالم فى العقدين الأخيرين من هذا القرن .

إن الاقتصادات السوقية الموجّهة فى عصر ما بعد الحرب لم تظهر من خلال سلسلة من الإصلاحات الحدية ، وإنما حدثت نتيجة لصدامات اجتماعية وسياسية وعسكرية كبرى . وفى بريطانيا كانت التسوية الكينزية وتسوية **بڤريدج** (*) ممكنتين بسبب حتميات حرب من أجل البقاء القومى اقتلعت الهياكل الاجتماعية التى كانت قائمة قبل الحرب من جذورها .

وفى إنجلترا القرن التاسع عشر جنحت السوق الحرة على صخرة حاجات البشر الدائمة إلى الأمن الاقتصادى . وفى القرن العشرين أصيب النظام الاقتصادى الليبرالى الدولى بضعف شديد فى **حروب الثلاثينيات** ونظمها الدكتاتورية (**) . وكان ذلك الزلزال هو الشرط المسبق للرخاء والاستقرار السياسى فى فترة ما بعد الحرب . وفى الثلاثينات تأكد أن السوق الحرة مؤسسة يكمن فيها عدم الاستقرار . وهى إذ بنيت بواسطة تخطيط شرير وبارع ، فقد تفككت أجزاؤها فى ارتباك وفوضى . ومن غير المرجّح أن يكون تاريخ السوق الحرة العالمية فى أيامنا هذه مختلفًا كثيراً .

(*) **تقرير بڤريدج** : أو «تقرير التأمين الاجتماعى والخدمات المعاونة» ، تقدم به وليم بڤريدج فى عام ١٩٤٢ ، ويقوم على مفهوم أن من واجب الدولة ـ بالتعاون مع الفرد ـ دعم دخل العائلات التى تضطرب أحوالها المعيشية ، وتوفير خدمات صحية شاملة ، وإعانات بطالة أكثر سخاء ، ومعاشات للأرامل ، وزيادة خدمات الأمومة ، إلخ ـ المترجم .

(**) لعل من أبرز **حروب الثلاثينيات** عدوان النظام الفاشى فى إيطاليا على الحبشة واحتلال أراضيها فى عام ١٩٣٥ ؛ واحتلال النظام النازى فى ألمانيا للنمسا وإقليم السوديت فى تشيكوسلوڤاكيا فى عام ١٩٣٨ ؛ والحرب الأهلية فى إسپانيا التى اشتركت فيها على جانبيها ، اليسار واليمين ، قوى سياسية من أرجاء العالم كافة ، والتى انتهت بوصول الدكتاتور فرانشسكو فرانكو إلى السلطة فى عام ١٩٣٩ وقيام نظام أظهر تعاطفا صريحا مع دولتى المحور خلال الحرب العالمية الثانية ـ المترجم .

وليست هناك أي احتمالات لأن تعود بريطانيا إلى الإدارة الاقتصادية الكينزية، أو لأن تعيد الولايات المتحدة الحياة إلى «نيو ديل» روزفلتى ، أو لأن يستأنف أى بلد فى القارة الأوروبية (ربما فيما عدا النرويج والدانمرك) مستويات الدعم الاجتماعى المرتبطة بالاشتراكية الديمقراطية والديمقراطية المسيحية .

وستكون السوق الاجتماعية القارية التى فرّخت الرخاء الألمانى فى فترة ما بعد الحرب من بين أهم الضحايا للأسواق الحرة العالمية . وهى ستواجه هذا المصير جنبا إلى جنب مع الرأسمالية الليبرالية الأمريكية التى ضمنت الرخاء لجيل كامل فى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية .

وقد يكون باستطاعة بعض الحكومات الوطنية الاستفادة مما مازالت تحتفظ به من حرية المناورة فى رسم سياسات توفق بدرجة ما بين حتميات السوق العالمية ومتطلبات التماسك الاجتماعى ، ولكن الهامش الضيق لما مازال متاحا من إصلاح أمام بعض الدول ذات السيادة لن يسمح لأى منها بالعودة إلى الماضى .

إن المنظمات عبر الوطنية التى تشرف على الاقتصاد العالمى اليوم لا تعدو أن تكون وسائط لأرثوذكسية ما بعد الكينزية . وهى تزعم ، على مستوى الدول ذات السيادة ، أن توجيه الاقتصادات الوطنية عن طريق التحكم فى الطلب لا هو مجد وعملى ولا هو مرغوب فيه . وكل ما تتطلبه الأسواق الحرة كى تنسق النشاط الاقتصادى هو إطار يوفر الاستقرار النقدى والمالى . كما أن السياسات الكينزية لعصر ما بعد الحرب تُرفض باعتبارها ضارة أو غير لازمة . وعلى المستوى العالمى ، فإن الأسواق الحرة ، حسب ما تقوله هذه المنظمات عبر الوطنية ، قادرة بالمثل على أن تحقق الاستقرار بنفسها ، كما أنها ليست بحاجة إلى سيطرة شاملة كى تحول دون حدوث اضطرابات اقتصادية واجتماعية .

والعولمة الاقتصادية ـ أى الانتشار العالمى للإنتاج الصناعى والتكنولوچيات الجديدة، والذى تشجعه قدرة رأس المال على التنقل دون قيود والحرية الطليقة للتجارة ـ تشكل تهديدا حقيقيا لاستقرار السوق العالمية الواحدة التى تضطلع المنظمات عبر الوطنية بتشييدها تحت القيادة الأمريكية .

والمفارقة المحورية لعصرنا يمكن صياغتها على النحو التالى : إن العولمة الاقتصادية لا تعزز النظام الحالى لسياسة «دعه يعمل» على النطاق العالمى ، وإنما هى تعمل على تقويضه . وليس فى السوق العالمية الراهنة ما يمكن أن يحميها من الضغوط الاجتماعية الناشئة عن

التنمية الاقتصادية البعيدة عن التكافؤ داخل مجتمعات العالم المتنوعة وفيما بين تلك المجتمعات . ذلك أن الصناعات والمستويات المعيشية التى تنتعش وتتضاءل بسرعة ، والتحولات المفاجئة فى الإنتاج ورأس المال ، وكازينو المضاربة على العملة بكلها ظروف قدحت زناد الحركات السياسية المضادة التى تتحدى نفس القواعد الإجرائية للسوق الحرة العالمية .

وتفتقر السوق الحرة العالمية الحالية إلى الموازنات والضوابط السياسية التى سمحت باضمحلال سابقتها فى منتصف العصر الفيكتورى فى إنجلترا . ومن المستطاع جعل هذه السوق أكثر قبولا من الناحية الإنسانية بالنسبة لمواطنى الدول التى تتبع سياسات تجديدية وواسعة الحيلة ، ولكن أمثال هذه الإصلاحات الهامشية لن تقلّل كثيرا من عدم استقرارها . ذلك أن النظام الحالى لسياسة «دعه يعمل» سيكون أقصر عمرا مما يسمى **«الحقبة الجميلة»** (*) التى امتدت من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٤ ، وانتهت فى خنادق الحرب العظمى .

هندسة السوق الحرة فى أوائل العصر الفيكتورى فى إنجلترا

إن السوق الحرة التى وجدت فى بريطانيا فى منتصف القرن التاسع عشر لم توجد مصادفة ، كما أنها ، على نقيض التاريخ الأسطورى الذى يروّج له «اليمين الجديد» ، لم تنشأ عن تطور طويل غير مخطط ، وإنما كانت صناعة يدوية للسلطة وفن الحكم . **ففى اليابان وروسيا وألمانيا ، وفى الولايات المتحدة طيلة سنوات مذهب الحماية الأمريكى ، كان تدخل الدولة عاملا رئيسيا فى التنمية الاقتصادية .**

ومبدأ «دعه يعمل» ليس شرطا ضروريا للتصنيع الناجح ، أو للنمو الاقتصادى القادر على الاستمرار . فقد كانت المؤسسات السياسية التى صاحبت النمو الاقتصادى الوطيد والتصنيع السريع على نطاق معظم العالم هى مؤسسات دولة رأسمالية تنموية . وتُعَدّ الحالة الإنجليزية التى تتطابق مع كل من مبدأ «دعه يعمل» والتجارة الحرة والتصنيع ، حالة فذة وفريدة .

والحقيقة أنه فى إنجلترا القرن التاسع عشر كان تدخل الدولة على نطاق شديد الطموح

(*) **Belle - époque** : عصر الأناقة والبهجة والمسرات الذى تميزت به الحياة الباريسية الحديثة فى الفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى ـ المترجم .

شرطا أساسيا لا غنى عنه لسياسة «دعه يعمل» . فقد كان الشرط المسبق للسوق الحرة البريطانية فى القرن التاسع عشر هو استخدام سلطة الدولة لتحويل الأراضى المشاع إلى ملكية خاصة . وتمت هندسة ذلك من خلال **«التسييج»** (*) الذى حدث ابتداء من **الحرب الأهلية** (**) حتى العصر الفيكتورى الباكر . ونتيجة لعمليات التخصيص هذه فإن ميزان الملكية فى الاقتصاد السوقى الزراعى فى إنجلترا مال بعيدا عن القرويين والمزارعين الملاك فى اتجاه كبار ملاك الأرض فى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى . أما المنظرون من أمثال هايك ، الذين وضعوا نظريات عظيمة مفادها أن اقتصادات السوق إنما تنشأ عن طريق تطور بطىء تقوم الدولة فيه بدور محدود ، فلم يكونوا فقط يعممون على نطاق واسع من حالة مفردة ، وإنما كانوا يسيئون عرض تلك الحالة .

وكما يوجز بارنجتون مور تاريخ حركة «التسييج» ، « . . . . إن البرلمان هو الذى تحكم فى نهاية الأمر فى عملية التسييج . ومن الناحية الشكلية كانت الإجراءات التى تتبع لتمكين مالك كبير من تسييج قطعة أرض بموجب مرسوم برلمانى إجراءات عامة وديمقراطية . أما فى الواقع فإن كبار الملاك العقاريين هم الذين كانوا يتحكمون فى الإجراءات من البداية للنهاية» . ويعلق مور على ذلك قائلا : «إن الفسحة الزمنية التى كانت هذه التغيرات تحدث فيها بأقصى سرعة وإحكام ليست واضحة تماما . غير أن الأرجح كثيرا أن حركات التسييج بلغت أقصى سرعتها خلال الحروب النابليونية ، ثم توقفت بعد عام ١٨٣٢ ، بعد أن كانت قد غيرت الريف الإنجليزى بدرجة تفوق كل تقدير» (٥) .

(*) **Enclosures** : إشارة إلى تسييج الأراضى التى كانت مشاعًا من قبل ، وكان هدف التسييج هو تنظيم الضياع عن طريق التخلص من القرويين والحائزين . وقد صدرت بذلك قوانين التسييج **Enclosures Acts** ، الذى صدر أولها فى عام ١٦٤٥ ، وبعد صدور ثانيها فى عام ١٧٦٥ تتابع صدور قوانين أخرى ـ المترجم .

(**) **Civil War** : (ويقال أيضا **Great Rebellion**) . أصبحت وراثة العرش فى إنجلترا مثارا للاهتمام والنضال فى عهد إدوارد السادس والملكة مارى الأولى ، وانتهى هذا النضال بنشوب حرب أهلية فى عام ١٦٤٢ بين الملك شارل الأول والبرلمان ، وانتهت هذه الحرب فى عام ١٦٥٢ بانتصار البرلمان الذى حاكم الملك وأعدمه ـ المترجم .

(٥) بارنجتون مور ، **Social Origins of Dictatorship and Democracy : Lord and Peasant in the Making of the Modern World** ، هارموندويرث ، پنجوين بوكس ، ١٩٩١ ، الصفحات ٢١ و٢٢ و٢٥ .

ومن المغالاة القول ، مثلما يفعل بارنجتون مور ، إن التسييج قد حوّل إنجلترا من مجتمع فلاحي إلى اقتصاد سوقي . فاقتصاد السوق كان أسبق من حركة التسييج بعدة قرون . ومع ذلك فإن **«الأراضي المسيَّجة»** ساعدت على تكوين الاقتصاد الزراعي الرأسمالي للضياع الكبيرة الذي عرف في القرن التاسع عشر . أما السوق الحرة في منتصف العصر الفيكتوري فقد صنعها قهر الدولة الذي مورس على امتداد أجيال كثيرة ؛ والذي كانت حقوق الملكية فيه تنشأ وتلغى عن طريق البرلمان .

ولقد كانت الدولة البريطانية التي تمت فيها هندسة السوق الحرة على هذا النحو على خلاف الدول التي تُشيَّد فيها السوق الحرة حاليا بدولة في مرحلة ما قبل الديمقراطية . فعدد من لهم حق التصويت كان صغيرا ، والأغلبية الساحقة من السكان كانت مستبعدة من المشاركة السياسية . ولو كانت المؤسسات الديمقراطية قائمة لكان من المشكوك فيه أن تقوم السوق الحرة أصلا . ومن الحقائق الثابتة تاريخيا أن السوق الحرة قد أخذت في الاضمحلال مع دخول الجموع الغفيرة من السكان مجال الحياة السياسية . **وكما كان منظرو «اليمين الجديد» ذوو البصيرة الأوضح يعتقدون دائما ، فإن السوق غير المقيدة لا تتوافق مع الحكم الديمقراطي .**

وتُعَدّ تجربة السوق الحرة في أواخر القرن العشرين محاولة لأن تُفرَض بالقانون ، من خلال مؤسسات ديمقراطية ، قيود قاسية على نطاق ومضمون الرقابة الديمقراطية على الحياة الاقتصادية . كما أن الشروط المسبَّقة للسوق الحرة في مرحلة ما قبل الديمقراطية في منتصف العصر الفيكتوري تكشف لنا الكثير عن احتمالات ما تحظى به من الشرعية السياسية اليوم .

وليس بين التدابير التي خلقت السوق الحرة ما هو أكثر أهمية من **«إلغاء قوانين الغلال»** (*) ، الذي وطّد أركان التجارة الحرة الزراعية . **«فقانون الغلال»** لعام ١٨١٥ ، الذي كان امتدادًا لتشريعات الحماية الجمركية التي ترجع في أشكال مختلفة إلى القرن السابع عشر ، أُلغي في عام ١٨٤٦ ، في انتصار مثير للمدافعين عن التجارة الحرة .

(*) **Corn Laws Repeal** : نجح ملاك الأرض في استصدار **قانون الغلال** لعام ١٨١٥ الذي أخضع الغلال (وبخاصة القمح) المستوردة للرسوم الجمركية ، مما ترتب عليه ارتفاع أسعارها وزيادة تكاليف المعيشة وارتفاع الأجور وعرقلة الصناعة . وكان هذا القانون مظهرا للخلاف بين أنصار حرية التجارة وأنصار الحماية الجمركية . وانتهت هذه القوانين بالإلغاء في عام ١٨٤٦ ـ المترجم .

وكان «إلغاء قوانين الغلال» بمثابة هزيمة لمصالح أصحاب الأرض وانتصار للتفكير الذى يقوم عليه مبدأ «دعه يعمل» . كما أن الافتراض القائل بأن الاقتصاد السوقى يجب أن يكون خاضعا لرقابة وإشراف سياسيين بهدف تأمين التماسك الاجتماعى كان حتى ذلك الحين أحد جوانب الفطرة السياسية السليمة ـ وبالتأكيد بين المحافظين . فالتجارة الحرة لم تكن أكثر من نظرية راديكالية ، ولكن الأمر انعكس بعد ذلك ، فالتجارة الحرة أصبحت تعنى الدعوة المشتركة للطبقات السياسية لجميع الأحزاب ، كما أن مذهب الحماية أصبح هرطقة جامحة ، إلى أن حلت **كوارث ثلاثينات** (*) هذا القرن .

ولم يكن «تعديل قانون الفقراء» أقل أهمية بكثير فى تكوين السوق الحرة . ذلك أن **«قانون الفقراء»** (**) لعام ١٨٣٤ كان جزءا حاسما من التشريع . فقد حدد مستوى المعاش التقاعدى بأقل من أدنى أجر تحدده السوق . ووَصَم متلقى الإعانة بربطها بأحط الشروط وأشدها قسوة ، وأضعف مؤسسة الأسرة ، وأقر نظام «دعه يعمل» الذى كان الأفراد فيه يتحملون وحدهم المسؤولية عن رفاهتهم الخاصة ، بدلا من اقتسام تلك المسؤولية مع مجتمعاتهم .

ويحيط إيريك هوبسون بخلفية إصلاحات المعونة الاجتماعية فى ثلاثينيات القرن الماضى ، وبطابعها وآثارها ، عندما يقول :

«إن الرؤية التقليدية ، التى ما زالت تعيش بطريقة مشوّهة فى كل طبقات المجتمع الريفى ، وفى العلاقات الداخلية لمجموعات الطبقة العاملة ، كان مفادها أن للإنسان الحق فى أن يكسب عيشه ، وإذا لم يكن فى استطاعته أن يفعل ذلك فمن حقه أن يبقى على قيد الحياة عن طريق الجماعة . أما رؤية اقتصاديى الطبقة الوسطى الليبراليين ، فكان مفادها أن الناس ينبغى أن يقبلوا الوظائف التى توفرها لهم السوق ، حيثما تكون وبأى أجر توفرها ، ويمكن للرجل العاقل أن يحتاط للحوادث والمرض والشيخوخة عن طريق الادخار والتأمين ، سواء أكان فرديا أم بصورة جماعية اختيارية . ومن المسلم به أن من يتبقى من المعوزين لا يمكن تركهم يتضورون جوعا ، وإنما ينبغى فى الوقت نفسه ألا يعطوا ما هو

(*) الإشارة هنا إلى «الكساد الكبير» الذى حلّ بالاقتصاد العالمى فى بداية الثلاثينيات ـ المترجم .

(**) **Poor Law** : تم بموجب هذا القانون تنظيم الأبرشيات فى اتحادات تتولى تقديم الإعانات للفقراء . وكانت هذه الإعانات تموّل من ضريبة فقراء (Poor rate) تستوفى من ضريبة أو رسم ، ولم تكن الإعانات الخارجية تعطى إلا للمرضى وضعاف الأجسام ، أما المعوقون فلم يكن باستطاعتهم الحصول على الإعانة إلا عن طريق الدخول فى دور العمل أو الإصلاحيات ـ المترجم .

أكثر من الحد الأدنى المطلق ـ شريطة أن يكون هذا الحد أقل من أدنى أجر يقدم فى السوق، وفى ظل ظروف لا تشجع على الرضا بهذه المعونة . وكان قانون الغلال يرمى إلى مساعدة التعساء بقدر ما كان يرمى إلى أن يَصمَ بالعار من يقرّون بفشلهم فى المجتمع . . . ولم تكن هناك قوانين أشد قسوة من قانونَ الفقراء لعام ١٨٣٤ ، الذى جعل كل إعانة «أقل جدارة» من أدنى أجر فى الخارج ، وقصرها على **دور العمل**(*) الأشبه بالسجون التى يفصل فيها قسرا بين الزوج والزوجة والأبناء بغية معاقبة الفقراء على إملاقهم » . (٦)

وهذا النظام ظل مطبقا على عشرة فى المائة على الأقل من الإنجليز فى فترة منتصف العصر الڤيكتورى ، وظل ساريا حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى .

وقد كان الدافع المحورى لتعديل قانون الفقراء هو نقل المسؤولية عن الحماية من سوء الحظ وانعدام الأمن من المجتمعات المحلية إلى الأفراد ، وإجبار الناس على قبول العمل بأى أجر تحدده السوق . وجسّد المبدأ نفسه كثيرا من إصلاحات المعونة الاجتماعية التى كانت الأساس لإعادة هندسة السوق الحرة فى أواخر القرن العشرين .

وفى عصر «اليمين الجديد» ، كما كانت الحال فى إنجلترا فى المرحلة المبكرة من منتصف العصر الڤيكتورى ، كانت النتائج غير المقصودة للمؤسسات المبكرة للرعاية الاجتماعية على درجة من الخطورة جعلت إصلاحات المعونة الاجتماعية محتومة من الناحية السياسية بل ومرغوبًا فيها . ذلك أن نظام القرن التاسع عشر لتكملة الأجور من الضرائب المحلية خلق نظاما واسعا للإعانة الخارجية للفقراء لم يكن بالقطع قادرا على الاستمرار بلا نهاية . وبحلول ثمانينيات القرن العشرين لم تعد مؤسسات دولة الرعاية الاجتماعية التى بشّر بها بڤريدج تتطابق مع الأطر الحديثة للأسرة والحياة العملية . وكانت هذه المؤسسات تنذر بإضفاء طابع مؤسسى على الفقر بدلا من القضاء عليه . ووجد راسمو سياسات «اليمين الجديد» فى هذه الأخطار فرصة لإعادة تشكيل تدابير المعونة الاجتماعية بحيث تلائم متطلبات الأسواق المتحررة من الضوابط .

(*) **Work - house** : (ويقال أيضا Poor house) الإصلاحية ، وهى دار لمعاقبة المذنبين بجرائم صغيرة ، أو من صغار السن ، ويطلق التعبير أيضا على دور العمل الذى يسمح بدخولها للمتسولين والمعوقين ـ المترجم .

(٦) أ. چ. هوبسون ، **Industry and Empire** ، هارموندسويرث : پنجوين ، ١٩٩٠ ، الصفحتان ٨٨ و٨٩ .

وكذلك فإن التشريعات التى استهدفت إزاحة العقبات أمام تحديد الأجور عن طريق السوق لم تكن أقل أهمية من تعديل قانون الفقراء فى منتصف القرن التاسع عشر . وقد أقر دافيد ريكاردو الرؤية الأرثوذكسية للاقتصاديين الكلاسيكيين عندما قال : «إن الأجور ينبغى أن تترك للمنافسة الحرة والعادلة فى السوق ، ولا ينبغى أبدا أن تتحكم فيها السلطة التشريعية» (٧) .

وكان على ضوء مثل هذه المطالب لدعاة مذهب «دعه يعمل» أن أُلغى قانون التلمذة الصناعية (الذى صدر بعد **«الطاعون الأسود»** (*) الذى اجتاح أوروبا فى القرن الرابع عشر) ، وأُنهيت جميع الضوابط الأخرى على الأجور فى الفترة التى امتدت حتى ثلاثينيات القرن التاسع عشر . بل إن **«قوانين العمل»** (**) التى صدرت فى الأعوام ١٨٣٣ و١٨٤٤ و١٨٤٧ تلافت أى صدام مباشر مع مقتضيات مبادئ «دعه يعمل» . «إن المبدأ القائل بأنه لا ينبغى أن يكون هناك أى تدخل فى التعاقد بين السيد والتابع كان يحترم إلى درجة أنه لم يحدث أى تدخل تشريعى مباشر فى العلاقة بين أصحاب العمل والذكور البالغين . . . . وكان ما زال ممكنا لنصف قرن آخر القول ، وإن يكن بقبول متناقص ، بأن مبدأ عدم التدخل ظل قائمًا» . (٨)

وكانت إزالة الحماية الزراعية ، وإقرار التجارة الحرة ، وتعديل قوانين الفقراء بقصد إرغام الفقراء على قبول العمل ، وإزالة أية ضوابط متبقية على الأجور ، هى الخطوات الثلاث الحاسمة فى بناء السوق الحرة فى بريطانيا فى منتصف القرن التاسع عشر . وقد خلقت هذه التدابير من الاقتصاد السوقى فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر السوق الحرة المتحررة من الضوابط التى عرفت فى منتصف العصر الفيكتورى ، وهى السوق التى تعد النموذج لجميع السياسات الليبرالية الجديدة التى ظهرت فيما بعد .

---

(٧) د. ريكاردو ، **Principles of Political Economy and Taxation** ، لندن ، إيفريمان ، الصفحة ١ .

(*) **Black death** .

(**) **Factory Acts** : وردت هكذا فى المتن ، ولكنها وردت أيضا فى الموسوعة البريطانية **Labour Acts** ، وقد آثرت ترجمتها فى هذه الصيغة . صدرت لتحسين أحوال العمال فى المصانع . بدأ صدورها فى عام ١٨٠٢ ، ثم تتابعت فى الأعوام ١٨١٩ و١٨٤٢ و١٨٤٤ و١٨٤٩ ، وأخيرا فى عامى ١٨٧٨ و١٨٩١ . تنص غالبيتها على تحديد ساعات العمل ، وحظر تشغيل الأطفال الأقل من سن معينة ، وحظر تشغيل النساء والأطفال فى الأعمال الليلية وفى المناجم ـ المترجم .

(٨) أ. ج. تايلور ، **Laissez - faire and State Intervention in Nineteenth Century Britain** ، لندن ، مكميلان ، إيكونوميك هيستورى سوسايتى مونوجراف ، ١٩٧٢ ، الصفحة ١ .

كما أن السياسات الرامية إلى إصلاح مؤسسات الرعاية الاجتماعية بهدف إكراه الفقراء على قبول أى عمل متاح لهم ، والتخلص من مجالس الأجور وغيرها من الضوابط على الدخول ، وانفتاح الاقتصاد الوطنى على التجارة الحرة العالمية المتحررة من الضوابط ، كانت هى السياسات الأساسية لليبرالية الجديدة على نطاق العالم فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين . وفى كل حالة كانت نواة السوق الحرة التى تم بناؤها سوق عمل متحررة من الضوابط . ففى بريطانيا والولايات المتحدة ونيوزيلندا ، وكذلك فى بلدان مثل المكسيك ، التى كانت المؤسسات المالية عبر الوطنية قد فرضت عليها تكيفا هيكليا ، وهو تكيف كانت نتيجته شيئًا يقرب من سوق محلية يتم فيها الاتجار فى الأيدى العاملة بحرية بوصفها سلعة شأنها تماما شأن أي سلعة أخرى .

ومن نواح كثيرة كانت إقامة السوق الحرة فى إنجلترا القرن التاسع عشر مسألة لها خصوصية تاريخية . فقد وُلدت هذه السوق وتمتعت بشىء من النجاح لبعض الوقت فى ظروف تاريخية مواتية بصورة استثنائية . أما فى بقية أوروبا فلم تحدث محاولة لإقامة سوق حرة على النمط الإنجليزى . ولم يكن باستطاعة المشروع الإنجليزى فى القرن التاسع عشر ، شأن مكافئه الحديث ، أن يتقدم بالقدر الذى تحقق لو لم يكن قد ساير تدفق التغيرات الاقتصادية والتكنولوچية الكبرى .

ذلك أن فن الحكم الذى شيّد السوق الحرة فى إنجلترا قد أفاد من آثار تنمية دامت قرونا . وفى مجرى هذه الحركة التاريخية أصبحت قوى السوق عاملا مهيمنا فى الحياة الاجتماعية . فقد كان يوجد دائما تبادل سوقى ، وفى إنجلترا وجد اقتصاد سوقى لعدة مئات من السنين ، ولكن كان عند هذا المنعطف من التاريخ أن جاءت إلى الوجود السوق الحرة حقّا ، ومن ثم خلق مجتمع سوقى .

يقول كارل پولانيى إنه **«فى نهاية الأمر . . . يُعَدّ التحكم فى النظام الاقتصادى عن طريق السوق ذا أثر طاغ بالنسبة لمجمل تنظيم المجتمع ؛ وهو يعنى شيئًا ليس أقل شأنا من تسيير المجتمع باعتباره ملحقا للسوق . وبدلا من أن يتجسد الاقتصاد فى علاقات اجتماعية ، فإن العلاقات الاجتماعية تتجسد فى النظام الاقتصادى»** [٩] . وهنا يميز پولانيى بين المجتمعات التى لا يمكن فيها فصل الأنشطة الاقتصادية ، بما فى ذلك جميع الظواهر التى نصنّفها معا تحت طائفة التبادل السوقى ، عن المجالات الأخرى للنشاط

---

(٩) المرجع نفسه ، الصفحة ٥٧ .

الاجتماعى ، والمجتمعات التى تشكل فيها الأسواق عالما منفصلا ومتميزا ومستقلا عن كل العوالم الأخرى .

وفى المجتمعات التقليدية قبل الحديثة كان للأسعار فى أغلب الأحوال وضع الأعراف ، فسلع كثيرة لا يمكن أن تشترى أو تباع ، والتبادل يرتبط بالمكان والقرابة ، و«السوق» لم تكن قد نشأت بعد كمؤسسة اجتماعية وحضارية متميزة . وفى مجتمعات كهذه لا يوجد ما يعرف «بالسوق» .

وعلى نقيض ذلك فى المجتمعات السوقية ، حيث النشاط الاقتصادى لا يكون فقط متميزا عن بقية الحياة الاجتماعية ، ولكنه يشكل أوضاع المجتمع برمته ، وفى بعض الأحيان يهيمن عليه . وفى بلدان عدة فى شمال غرب أوروبا ، فى الفترة الحديثة الباكرة ، تطورت الأسواق وحررت نفسها بدرجة متفاوتة من بقايا الضوابط الاجتماعية لحياة العصور الوسطى . ومع ذلك لم توجد المؤسسة الاجتماعية للسوق الحرة فى أى بلد آخر خلاف إنجلترا . ذلك أن بلدان أوروبا القارية كانت اقتصادات سوقية ، ولكن ليست مجتمعات سوقية ، وقد ظلت كذلك حتى يومنا هذا .

ويلاحظ پولانيى أنه حيثما نشأت مجتمعات سوقية لم تكن هذه المجتمعات نتيجة مصادفة أو تطور ، وإنما كانت من خلال براعة التدخل السياسى المتكرر والمنتظم :

إن الخطوة التى تجعل من الأسواق المنعزلة اقتصادا سوقيا ، وتجعل من الأسواق المنظمة سوقا ذاتية التنظيم ، هى خطوة جوهرية حقا . . . . وقد تصور القرن التاسع عشر . . . بسذاجة أن مثل هذا التطور هو النتيجة الطبيعية لانتشار الأسواق . ولم يكن هناك إدراك لأن تكيف الأسواق بحيث تصبح نسقًا ذاتى التنظيم ليس نتيجة لأى اتجاه متأصل للأسواق . . . وإنما حدث بتأثير المنبهات المصطنعة للغاية التى قدمت لمساعدة البنيان الاجتماعى على مواجهة وضع أوجدته الآلة ، وهى ظاهرة مصطنعة أيضا . (١٠)

وهنا ينبغى لنا تعديل هذا التفسير الماركسى الذى قدمه پولانيى . ونحن فى حاجة إلى أن نأخذ فى اعتبارنا تماما الطابع الاستثنائى للأحوال الاجتماعية فى إنجلترا فى أوائل القرن التاسع عشر . فإنجلترا ، على خلاف أى بلد آخر فى أوروبا القارية ، كانت تمتلك منذ فترة طويلة ثقافة قانونية للملكية العقارية ذات طابع فردى للغاية . من ذلك أن الأرض كان يتم الاتجار فيها كسلعة منذ وقت طويل ، والأيدى العاملة كانت قابلة للتنقل منذ وقت طويل أيضا . وكان جمود الحياة القروية الشائع فى كثير من البلدان الأوروبية القارية نادرا أو

(١٠) المرجع نفسه ، الصفحة ٥٧ .

غير معروف ، وكانت الحياة الأسرية أقرب إلى الأسرة النواة الحديثة منها إلى الأسرة الممتدة المألوفة فيما قبل العصر الحديث . كما أن إنجلترا لم تكن مجتمعا فلاحيا مثل الحال الذى كانت عليه البلدان الأوروبية الأخرى .

وفى هذا الصدد قد يكون ألان ماكفارلن على صواب فى اعتقاده «بعدم صحة إحدى النظريات الجوهرية للأنثروبولوچيا الاقتصادية ، وهى القائلة بأننا نشهد فى إنجلترا ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر «التحول العظيم» من مجتمع فلاحى لا سوقى يكون الاقتصاد فيه راسخًا فى العلاقات الاجتماعية ، إلى نظام رأسمالى سوقى حديث انفصل فيه الاقتصاد عن المجتمع» . ويواصل ماكفارلن كلامه قائلا : «إن وجهة النظر هذه تعبر عنها أعمال كارل پولانيى بوضوح شديد . . . عندما أسس آدم سميث علم الاقتصاد الكلاسيكى على فرضية **«الإنسان الاقتصادى»** (*) العقلانى ، معتقدا أنه يصف نمطا عالميا واضحا منذ وقت طويل ، كانت الحقيقة قد فاتته . واستنادا إلى پولانيى فإن مثل هذا الإنسان لم يظهر إلا منذ وقت قريب ، متجردا من احتياجاته الدينية والسياسية والاجتماعية . . . (ولكن) سميث هو الذى كان على حق ، وپولانيى هو الذى كان على خطأ ، على الأقل بالنسبة لإنجلترا . «فالإنسان الاقتصادى» والمجتمع السوقى قد ظهرا فى إنجلترا قبل مجىء آدم سميث بعدة قرون . ومع ذلك فإن ماكفارلن يخلص إلى أن «فكرة پولانيى العميقة بأن سميث كان يكتب فى بيئة اجتماعية خاصة ، تعد فكرة صائبة إذا أدركنا أن إنجلترا كانت فى نواح كثيرة مختلفة منذ وقت طويل عن كل ما نعرفه تقريبا من حضارات زراعية أخرى» (١١) .

لقد كانت السوق الحرة ، وما زالت ، خصوصية أنجلو سكسونية ، إذ شُيِّدت فى سياق لم يوجد فى أى مجتمع أوروبى آخر : وهى لم توجد بشكلها الكامل إلا قرابة جيل واحد فقط . وكان يمكن ألا تنشأ على الإطلاق لو أن الملكية والحياة الاقتصادية لم يكن لهما طابع فردى شامل فى إنجلترا القرن التاسع عشر . لقد كانت تجربة فى الهندسة الاجتماعية تم خوضها فى ظروف مواتية على نحو استثنائى .

(*) **Homo economicus** : (Economic man) تعبير كثيرا ما استخدمه نقاد الاقتصاد السياسى بمعنى ساخر ، وكان موجها بصفة خاصة ضد الاقتصاديين الإنجليز الذين أسسوا المدرسة الكلاسيكية ، من أمثال دافيد ريكاردو وناسّوسنيور . ويأخذ النقاد على هؤلاء أنهم أقاموا علم الاقتصاد على تصور «إنسان مجرد» ، مخلوق يتحرك وحيدا بدوافع اقتصادية دون غيرها ـ المترجم .

(١١) ألان ماكفارلن ، **The Origins of English Individualism** ، أكسفورد : بازيل بلاكويل ، ١٩٧٨ ، الصفحة ١٩٩ .

إن إعادة النظر فى تفسير پولانيى «للتحول العظيم» ، لكى تؤخذ هذه الاعتبارات فى الحسبان ، لا يقلل من إمكانية تطبيقه على ظروفنا الحالية ، وإنما هى تزيد ارتباطه بالموضوع . كما أنها تزيد من توضيح الخطأ فى محاولة إضفاء الطابع العالمى على مؤسسة ظهرت لمدة وجيزة فقط فى تاريخ نوع واحد من الرأسمالية ـ ظهر ذات مرة فى القرن التاسع عشر ، فى حالة النموذج الإنجليزى ، ومرة أخرى فى ثمانينيات هذا القرن ، فى بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا ، نتيجة للسياسات الليبرالية الجديدة .

وإذا تناولنا الموضوع من منظور تاريخى أطول ، فلن يكون من المستغرب أن نجد أن هذه البلدان الأنجلو سكسونية هى الوحيدة التى وجدت فيها السوق الحرة حتى لفترة قصيرة . وذلك ، كما يذكر ماكفارلن ، «لأن المناطق الوحيدة التى لم توجد بها أبدا جماعات فلاحية على الإطلاق هى تلك التى استعمرتها إنجلترا : أستراليا ونيوزيلندا وكندا وأمريكا الشمالية» [١٢] . فهذه البلدان الأنجلو سكسونية هى مجتمعات كان فيها اقتصاد وثقافة الفردية الزراعية سابقا على مرحلة ما قبل التصنيع . فقد احتضنت ثقافة اقتصادية أمكن فيها إقامة السوق الحرة لفترة قصيرة، ولكنها مع ذلك كانت تستلزم ظروفا قانونية واجتماعية وثقافية استثنائية ، جنبا إلى جنب مع استخدام سلطة دولة قوية استخداما خاليا من الرحمة . وحتى فى هذه البيئات المواتية ، ثبت أن السوق الحرة كانت باهظة التكلفة من الناحية البشرية ، وشديدة التمزيق لحياة المجتمع ، بحيث يستحيل أن يتحقق لها الاستقرار . وكان اختفاء السوق الحرة التى عرفت فى القرن التاسع عشر ، وليس ظهورها ، هو الذى حدث نتيجة لتطور تاريخى بطىء . وفى ذلك التطور كان هناك دور حاسم للتصرفات غير المخططة للمؤسسات السياسية الديمقراطية .

وليس من الممكن استنساخ السوق الحرة التى وجدت فى إنجلترا فى الفترة من العقد الخامس إلى العقد الثامن من القرن التاسع عشر . ومن الزاوية الاقتصادية البحتة كانت الإنتاجية المتصاعدة والثروة القومية فى فترة منتصف العصر الڤيكتورى فترة رخاء ، ولكنه كان رخاء يتعذر من الناحية السياسية تحمل أعبائه الاجتماعية . [١٣]

فمع توسيع الحقوق الانتخابية الديمقراطية اتسع أيضا تدخل الدولة فى الاقتصاد .

---

(١٢) المرجع نفسه ، الصفحة ٢٠٢ .

(١٣) من أجل الاطلاع على تقييم متوازن للشواهد على المكاسب الاقتصادية والأعباء الاجتماعية لاقتصاد منتصف العصر الڤيكتورى ، انظر ، د. أ. تشرش - **The Great Victorian Boom 1850 - 1873** ، پكميلان ، دراسات فى التاريخ الاقتصادى والاجتماعى ، ١٩٧٥ .

ومن سبعينيات القرن الماضى إلى الحرب العالمية الأولى تم تنفيذ قدر وافر من الإصلاحات التى قيدت حريات السوق من أجل الحفاظ على التماسك الاجتماعى (وفى بعض الحالات من أجل الكفاءة الاقتصادية) . وفى عام ١٨٧٠ أُصدر **«قانون التعليم»** (*) ، وهو قانون ذو طابع تدخلى خالص . (١٤) ولم تكن هذه الإصلاحات تمثل التنفيذ لأى مخطط شامل ، ولكنها عند ختام القرن كانت قد وضعت نهاية للفترة القصيرة التى سادت فيها قاعدة «دعه يعمل» فى إنجلترا . ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت أسس **دولة الرفاهة** (**) قد أرسيت فى بريطانيا .

وظلت التجارة الحرة قائمة إلى أن حلّت على بريطانيا آثار الكساد الكبير ، ولكنها استمرت كعقيدة جامدة بعد أن استنفدت جدواها كأيديولوچية بوقت طويل . ولم يتم التخلى عنها إلا عندما أصبح من غير المحتمل فقدان ميزة بريطانيا التنافسية فى التجارة الدولية . وكما قال كوريللى بارنت : «لقد كان مقدم حالة طارئة شديدة أخرى ، هى الانهيار العالمى ، هو الذى قضى فى النهاية على قدسية المذهب الاقتصادى الليبرالى فى بريطانيا . وتم التخلى عن التجارة الحرة نفسها فى عام ١٩٣١ . وكان ذلك بعد قرابة مائة عام منذ أن مهدت الطريق لاعتماد بريطانيا على أسواق وإمدادات ما وراء البحار من أجل وجودها نفسه . . .» (١٥) **. وكانت بريطانيا قد انتهجت سياسة التجارة الحرة فى منتصف القرن التاسع عشر لأسباب عدة ، من بينها الميزة التنافسية التى كانت بريطانيا لا تزال تملكها فى أسواق العالم بوصفها البلد الصناعى الأول . وكانت قوة أفكار مبدأ «دعه يعمل» فى بريطانيا تعكس تلك الميزة .**

(*) **Education Law** : صدر هذا القانون فى عام ١٨٧٠ ، وترتب عليه انتشار التعليم الابتدائى وازدياد عدد المدارس المسائية . وفى عام ١٩٠٢ صدر قانون آخر بشأن التعليم يُعَدّ تطويرا له ، وألغى هذا القانون الأخير المجالس المدرسية فى مجال التعليم الابتدائى ، وأوجد سلطة واحدة لكل شكل من أشكال التعليم الأدنى من التعليم الجامعى ، ووضعت المدارس التطوعية والمدارس الابتدائية العادية على قدم المساواة ـ المترجم .

(١٤) يمكن الحصول على وصف لقانون التعليم لعام ١٨٧٠ من آرثر ج . تايلور ، **Laissez - faire and State Intervention in Nineteenth Century** ، لندن ، مكميلان ، إيكونوميك هيستورى سوسايتى مونوجراف ، ١٩٧٢ ، الصفحة ٥٧ .

(**) **Welfare State** : نظام يقوم على مسئولية الدولة عن الفرد ورفاهة المواطنين ، وعلى الضمان الاجتماعى ضد البطالة والمرض والشيخوخة ، إلخ . وقد أطلق هذا الوصف على إنجلترا والدول الإسكندناقية . وقد بدأ تطبيق هذا النظام فى إنجلترا فى عام ١٩١١ ـ المترجم .

(١٥) كوريللى بارنت ، **The Collapse of the British Power** ، ستـرود ، جلوز : دار نشر ألان ساتّون ، ١٩٨٤ ، الصفحة ٤٩٣ .

وقد حل محل تفكير قاعدة «دعه يعمل» المفكرون «الليبراليون الجدد» ، من أمثال هوبهاوس وهوبسون وبوزانكيت وجرين وكينز ، الذين كانوا على استعداد لتسخير سلطات الدولة لتخفيف آثار قوى السوق ، وإغاثة الفقراء ، وتعزيز الرعاية الاجتماعية . وفى العقد الأول من هذا القرن وجد الليبراليون فى لويد جورج أول وأعظم مهندس سياسى لهم .

وأعقب النمو البطىء لتشريعات الرعاية الاجتماعية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر تقدم سريع نحو دولة الرفاهة . وطُرح جانبا كلٌ من الفلسفة والسياسات التى كانت أساسا لقيام السوق الحرة . وتفاعل انعدام الأمن الاقتصادى مع مقتضيات المنافسة الحزبية فى الديمقراطية الوليدة . وكانت النتيجة هى استئصال التأثير السياسى لقاعدة «دعه يعمل» .

ومع ذلك فإن الوهم الليبرالى الكلاسيكى الذى تنطوى عليه السوق الحرة بوصفها نسقا ذاتى التنظيم كان ما زال يتهادى فى سنوات ما بين الحربين . وكان هذا الوهم هو الدافع إلى التخفيضات الانكماشية فى الإنفاق ، وهى التخفيضات التى عمقت «الانهيار الكبير» . بل إن نمو الحركات الفاشية الذى كان يتغذى على التمزقات الاقتصادية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى لم يكن كافيا لزعزعة الثقة فى الأسواق التى تصحح نفسها بنفسها . وتطلب الأمر وقوع كارثة الحرب العالمية الثانية لهز المعتقدات الاقتصادية بعنف وقبول الآراء الكينزية .

غير أن الاقتصادات الموجّهة فى فترة ما بعد الحرب لم تنشأ من تحول فكرى عن قاعدة «دعه يعمل» ، وإنما كانت نتيجة للفزع من الانهيارات الاقتصادية والنظم الدكتاتورية التى أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية ، وللرفض الحازم من جانب الناخبين فى بريطانيا للعودة إلى النظام الاجتماعى الذى كان سائدا فى سنوات ما بين الحربين .

إن فكرة وجود نظام اقتصادى دولى قادر على أن يحقق لنفسه الاستقرار انهارت عندما قامت النظم الدكتاتورية الشمولية ، وحدثت الهجرات الجبرية ، وبعد الغارات الجوية الكثيفة التى قامت بها دول الحلفاء ، والرعب الذى لا يقاس نتيجة لعمليات الإبادة النازية . ففى بريطانيا قتلت هذه الفكرة تجربة اقتصاد حرب كان أكثر كفاءة من نظيره فى ألمانيا النازية ، ولم يعرف البطالة ، وكانت المستويات الغذائية والصحية فيه أعلى بالنسبة للغالبية مما كانت عليه فى وقت السلم .

وحققت قاعدة «دعه يعمل» خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الحالى عودة إلى

الحياة السياسية منطوية على مفارقة تاريخية وسريعة الزوال . فالإنتاجية المتدهورة والنزاعات الاجتماعية والصناعية التى تسببت فيها **السياسة الإدماجية البريطانية** (*) كانت هى العوامل التى حفزت على تدخل صندوق النقد الدولى فى إدارة الاقتصاد البريطانى فى عام ١٩٧٦ . وكان ذلك التدخل بداية التحلل السريع لتوافق الآراء حول الاقتصاد الكينزى فى بريطانيا فى فترة ما بعد الحرب ، وهو التحلل الذى بلغ ذروته مع صعود مارجريت تاتشر إلى السلطة فى عام ١٩٧٩ .

وقد أمسكت حكومة تاتشر بروح العصر ، واستجابت لبعض احتياجات بريطانيا . وأكمل المحافظون فى سنواتهم المبكرة ما لم يستطع العمال القيام به ، وهو تفكيك النظام الإدماجى البريطانى الذى كان شرطا مسبقا للتحديث الاقتصادى ؛ ولكن هذه الاستجابة الضرورية لمعضلة قومية خاصة تحولت إلى أيديولوجية عالمية . وأصبحت تاتشر أيقونة السوق الحرة العالمية ، وتمت محاكاة سياساتها على نطاق العالم .

والأرجح أن يكون مصير نظام التعامل النقدى والتحرر من الضوابط الذى أقيم فى بلدان كثيرة فى ثمانينيات القرن الحالى مماثلا لمصير السوق الحرة الإنجليزية فى القرن التاسع عشر . ولكن تأثير الأعباء الاجتماعية للسوق الحرة سيكون أشد قسوة الآن مما كان عليه حينئذ . ذلك أن تأثير الحكومات الوطنية على اقتصاداتها أضعف الآن كثيرا . وإذا أريد للأسواق الاجتماعية أن تواصل البقاء ، أو أن يعاد بناؤها ، فستكون هناك حاجة إلى تجسيدها فى مؤسسات جديدة وأكثر مرونة .

وتشكل الفوارق الاقتصادية الكبيرة التى تزداد اتساعا خطراً يهدد الاستقرار السياسى للسوق الحرة على كل من المستوى الوطنى والعالمى . وليس من اليسير أن نرى كيف يستطيع الانسجام بين الدول الكبرى الذى يقوده الأمريكيون ، والذى تعتمد عليه السوق العالمية الراهنة ، الصمود أمام نكسة طويلة الأمد فى الاقتصاد العالمى . إذ إن سياسات إدارة الأزمة التى تفادت حدوث كارثة فى الماضى القريب لن تكون ملائمة الآن .

إن انهيار النظام الاقتصادى العالمى الحالى يمكن أن ينشأ عن السياسات الراهنة . فأولئك الذين يتصورون أن الأخطاء الكبيرة فى السياسة لا تتكرر فى التاريخ لم يستوعبوا درسها الأساسى ـ وهو أن ما يتعلمه المرء لا يستقر فى ذهنه طويلاً . فنحن فى الوقت الحاضر فى خضم تجربة فى الهندسة الاجتماعية اليوتوبية يمكن أن نعرف نتيجتها مقدما .

(*) **British Corporatism** : نظام سياسى قام فى بريطانيا على إدماج المؤسسات السياسية والاقتصادية والنقابية فى بنية الدولة بحيث تكون تحت رعايتها ورقابتها وإشرافها ـ المترجم .

إن سياسات «دعه يعمل» التى أسفرت عن حدوث «التحول الكبير» فى إنجلترا القرن التاسع عشر كان أساسها النظرية القائلة إن حريات السوق هى أمر طبيعى ، وإن القيود السياسية على الأسواق إنما هى قيود مصطنعة . والصحيح هو أن الأسواق الحرة من صنع سلطة الدولة ، وأنها تواصل البقاء فقط مادام باستطاعة الدولة الحيلولة دون أن تجد احتياجات البشر إلى الأمن والتحكم فى المخاطر الاقتصادية تعبيرا سياسيا عنها .

وفى حالة عدم وجود دولة قوية مكرسة لبرنامج اقتصادى ليبرالى ، فإن الأسواق ستكون حتما مثقلة بحشد ضخم من القيود واللوائح . وهذه الأخيرة ستنشأ تلقائيا ، استجابة لمشكلات اجتماعية محددة ، وليس كعناصر فى أى مخطط ضخم . فالبرلمانيون الذين أصدروا «قوانين العمل» فى ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر لم يكونوا يعيدون بناء المجتمع والاقتصاد وفقا لخطة معينة ، وإنما كانوا يستجيبون للمشكلات التى تثيرها الحياة العملية ـ المخاطر ، الفساد ، انعدام الكفاءة ـ عندما أصبحوا مدركين لها . وكان زوال قاعدة «دعه يعمل» هو النتيجة غير المتعمدة لمجموعة كبيرة من تلك الاستجابات غير المنسقة .

إن الأسواق المثقلة والمعاقة هى النمط المعتاد القائم فى كل مجتمع ، على حين أن الأسواق الحرة هى نتاج للبراعة والتخطيط والقهر السياسى . وقاعدة «دعه يعمل» يجب أن تكون مخططة مركزيا ، أما الأسواق الخاضعة للضوابط فتظهر كنتيجة طبيعية . إن السوق الحرة ليست كما تصور مفكرو «اليمين الجديد» أو زعموا ، ثمرة تطور اجتماعى ، وإنما هى ناتج نهائى لهندسة اجتماعية وإرادة سياسية لا تلين . وهى لم تكن مجدية وعملية فى إنجلترا القرن التاسع عشر إلا لأن المؤسسات الديمقراطية الفاعلة كانت مفتقدة ، وخلال الفترة التى لم تكن موجودة فيها .

وثمة تداعيات عميقة لهذه الحقائق بالنسبة لمشروع بناء سوق حرة عالمية فى عصر الحكم الديمقراطى ، ومنها أن تكون قواعد اللعبة بمنأى عن المناقشات الديمقراطية والإصلاح السياسى . فالديمقراطية والسوق الحرة على طرفى نقيض ، وليستا حليفتين .

والمقابل الطبيعى لاقتصاد السوق الحرة هو سياسة انعدام الأمن . وإذا كانت الرأسمالية تعنى «السوق الحرة» ، فعندئذ لا تكون هناك وجهة نظر أكثر خداعا من الاعتقاد بأن المستقبل رهين «بالرأسمالية الديمقراطية» . وفى المجرى المعتاد للحياة السياسية الديمقراطية تكون السوق الحرة دائما قصيرة الأجل . ذلك أن أعباءها الاجتماعية كبيرة بدرجة لا يمكن معها أن تظل طويلا مكتسبةً صفة الشرعية فى أي ديمقراطية . وهذه الحقيقة يشهد عليها تاريخ السوق الحرة فى بريطانيا ، ويدركها المفكرون الليبراليون الجدد الأبعد نظرا الذين يخططون لجعل السوق الحرة مؤسسة عالمية .

وهؤلاء الذين يسعون إلى التخطيط لقيام سوق حرة على نطاق عالمى كانوا يصرون دائما على أن الإطار القانونى الذى يُعرِّفها ويُحصِّنها يجب أن يكون بمنأى عن متناول أي سلطة تشريعية ديمقراطية . فالدول ذات السيادة يمكنها أن توقع على الانضمام إلى «منظمة التجارة العالمية» ، ولكن تلك المنظمة ، وليست السلطة التشريعية فى أي دولة ذات سيادة ، هى التى تحدد ما يُعَدّ تجارة حرة وما هو قيد عليها . ولذلك يجب رفع مستوى قواعد اللعب فى السوق بحيث يتجاوز إمكانية إعادة النظر فيها من خلال خيار ديمقراطى .

ودور منظمة عبر وطنية ، مثل «منظمة التجارة العالمية» ، هو إدخال الأسواق الحرة فى الحياة الاقتصادية لكل مجتمع . وهى تفعل ذلك بمحاولة الإجبار على التقيد بالقواعد التى تطلق سراح الأسواق الحرة من الأسواق المعاقة أو المثقلة الموجودة فى كل مجتمع . وليس فى استطاعة المنظمات عبر الوطنية المضى فى هذا الطريق إلا بقدر ما تكون محصّنة ضد ضغوط الحياة السياسية الديمقراطية .

ووصف پولانيى للتشريعات التى تطلبها خلق اقتصاد سوقى فى القرن التاسع عشر ينطبق بنفس القوة على مشروع السوق الحرة العالمية اليوم ، على النحو الذى عرض به من خلال «منظمة التجارة العالمية» والهيئات المماثلة . يقول پولانيى فى وصفه هذا :

«ينبغى عدم السماح لشىء بأن يعوق تكوين الأسواق ، كما ينبغى ألا يسمح للدخول بأن تتكون إلا من خلال المبيعات . وبالمثل لا ينبغى أن يكون هناك أى تدخل فى تكيّف الأسعار مع تغير ظروف السوق ـ سواء أكانت أسعار بضائع أم

أسعار أيد عاملة أو أرض أو نقود . ومن ثم لا ينبغى فقط أن تكون هناك أسواق لكل عنصر من عناصر الصناعة ، ولكن أيضا عدم تشجيع أى سياسة أو تدبير من شأنه التأثير فى عمل هذه الأسواق . كذلك ينبغى عدم تثبيت أو تنظيم السعر أو العرض أو الطلب : وإنما ينبغى فقط أن توضع فى مكانها الصحيح مثل تلك التدابير والسياسات التى تساعد على ضمان التنظيم الذاتى للسوق عن طريق خلق ظروف تجعل من السوق القوة التنظيمية الوحيدة فى المجال الاقتصادى» . (١٦)

ومن المؤكد أن ذلك خيال جامح يتعذر تحقيقه : وقد أحدث اتباع الهيئات عبر الوطنية له تمزقا اقتصاديا ، وفوضى اجتماعية ، واضطرابًا سياسيًا ، فى بلدان تتفاوت فيما بينها تفاوتا شديدا على نطاق العالم .

وفى الظروف التى تمت فيها تجربة إعادة ابتداع السوق الحرة فى أواخر القرن الحالى تطلب الأمر هندسة اجتماعية طموحة على نطاق واسع . وليست لدى أى برنامج إصلاحى اليوم فرصة للنجاح ما لم يكن قد أُخذ فى الاعتبار عند وضعه أن كثيرا من التغييرات التى أحدثتها سياسات «اليمين الجديد» أو عجّلت بها أو عززتها إنما هى تغييرات لا يمكن الرجوع عنها . وبالمثل فإن أىّ رد فعل سياسى ضد نتائج سياسات السوق الحرة لن يكون فعالاً إلا إذا كان محيطا بالتحولات التكنولوجية والاقتصادية التى أمكن لتلك السياسات تسخيرها .

وقد أحدثت إعادة ابتداع السوق تمزقات عميقة فى البلدان التى جُربت فيها ، كما أن التسويات الاجتماعية والسياسية التى دمرتها ـ تسوية بفريدج فى بريطانيا ، وسياسة روزفلت المتمثلة فى «النيوديل» فى الولايات المتحدة ـ لا يمكن الآن إحياؤها من جديد . وبالمثل فإن اقتصادات السوق الاجتماعية فى أوروبا القارية لا يمكن تجديدها باعتبارها صورًا أخرى معترفًا بها للاشتراكية الديمقراطية أو الديمقراطية المسيحية التى ظهرت فى فترة ما بعد الحرب . أما أولئك الذين يتصورون أنه يمكن أن تكون هناك عودة إلى «السياسات العادية» للإدارة الاقتصادية لفترة ما بعد الحرب ، فإنهم يخدعون أنفسهم كما يخدعون غيرهم .

وحتى مع ذلك فإن السوق الحرة لم تنجح فى تأسيس القوة المهيمنة التى كانت

---

(١٦) كارل بولانيى ، المرجع السابق ، الصفحة ٦٩ .

متوخاة منها . ففى جميع الدول الديمقراطية ما زالت الهيمنة السياسية للسوق الحرة غير مكتملة وغير مستقرة ، وسرعان ما تتلاشى . وهى لا تستطيع أن تظل قائمة خلال فترات التراجع الاقتصادى الطويل الأمد . ففى بريطانيا أدت النتائج غير المقصودة للسياسات الليبرالية الجديدة نفسها إلى إضعاف قبضة «اليمين الجديد» على السلطة السياسية . وسرعان ما تبعثر الائتلاف الهش بين المصالح الانتخابية والاقتصادية الذى أنشأه «اليمين الجديد» دعما لسياساته .

فقد تلاشى من ناحية نتيجة لتأثير سياسات اليمين الجديد ، ومن ناحية أخرى نتيجة للقوى غير المقيدة فى الاقتصاد العالمى ككل . وقدمت سياسات «اليمين الجديد» لمن يدلون بأصواتهم لصالح تلك السياسات فرصة لحراك اجتماعى إلى أعلى . وبمضى الوقت فككت الهياكل الاجتماعية التى تشكلت فيها تلك التطلعات . وفضلا عن ذلك فرضت أعباء ثقيلة ومخاطر شديدة على بعض المتطلعين إلى الملكية العقارية . فأولئك الذين قيدتهم **العدالة السلبية** (*) فى مساكنهم يتعذر ، أن يتوقع منهم أن يفيضوا حماسة لنظام التحلل من الضوابط الذى أوقعهم فيما يعانون من مصاعب . إن انعدام الأمن الاقتصادى الذي زادت سياسات «اليمين الجديد» من حدته كان محتوما له أن يضعف الائتلافات الأولية التى ساندت هذه السياسات وأفادت منها . كما أن جانبا من انتصار حزب العمال الكاسح فى انتخابات مايو عام ١٩٩٧ كان مرجعه هذه الآثار الذاتية التدمير المترتبة على سياسات «اليمين الجديد» التى ينتهجها حزب المحافظين .

ومع ذلك فإن اختلالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية الراهنة ليس مرجعها الأسواق الحرة وحدها ، وإنما هى فى آخر المطاف تنشأ عن انتشار التكنولوچيا . فالابتكارات التكنولوچية التى تتحقق فى البلدان الغربية المتقدمة سرعان ما تنسخ فى كل مكان . وحتى من غير سياسات السوق الحرة ، لم يكن باستطاعة

(*) **Negative equity** : وضع يصبح فيه المسكن الذى يشترى بالضمان أقل قيمة من المبلغ الذى اقترض لشرائه (بسبب انخفاض أسعار المساكن) . والإشارة هنا إلى الإجراء الذى اتخذته مارجريت تاتشر فيما يتعلق بالمساكن المملوكة للمجالس المحلية (المساكن الشعبية) ، والتى كانت مؤجرة لشاغليها ، وهو الإجراء الذى كان يقضى بتمليكها لهؤلاء الشاغلين . وقد اشتراها هؤلاء بأسعار شديدة الارتفاع ، ثم لم تلبث قيم العقارات أن انهارت بشدة ـ المترجم .

الاقتصادات الموجّهة فى فترة ما بعد الحرب أن تواصل البقاء ـ إذ إن التقدم التكنولوچى كان سيجعلها غير قادرة على الاستمرار .

وتؤدى التكنولوچيات الجديدة إلى تعذر تنفيذ سياسات العمالة الكاملة من النمط التقليدى . ومن شأن تكنولوچيات المعلومات أن تدفع بالتقسيم الاجتماعى للعمل إلى التغير بسرعة . فمهن كثيرة تختفى ، وجميع الوظائف تصبح أقل أمنًا . وتقسيم العمل فى المجتمع هو الآن أقل ثباتا مما كان عليه منذ الثورةالصناعية . وما تفعله الأسواق العالمية هو نقل عدم الاستقرار هذا إلى كل اقتصاد فى العالم ، وهى إذ تفعل ذلك تضفى طابع العالمية على سياسة جديدة لانعدام الأمن الاقتصادى .

إن السوق الحرة لا تستطيع أن تدوم فى عصر يعمل فيه الاقتصاد العالمى على زعزعة الأمن الاقتصادى لغالبية الناس . ومن المحتوم أن تنتج عن إطلاق العنان لمبدأ «دعه يعمل» الحركات المضادة التى ترفض قيوده . وأمثال تلك الحركات ـ سواء أكانت شعبية ، أم معادية للأجانب ، أم دينية متطرفة ، أم شيوعية جديدة ـ تستطيع أن تحقق القليل من أهدافها ، ولكنها تستطيع مع ذلك أن تهز الكيانات الهشة التى تدعم مبدأ «دعه يعمل» على النطاق العالمى . فهل ينبغى أن نقبل عدم إمكانية تنظيم الحياة الاقتصادية للعالم باعتبارها سوقا حرة عالمية ، وتعذر أن يحقق تنظيم عالمى أشكالا أفضل للتنظيم والإدارة ؟ وهل قدرنا التاريخى أن نشهد فوضى فى أواخر العصر الحديث ؟

وهناك حاجة إلى إجراء إصلاح للاقتصاد العالمى يقبل التنوع فى الثقافات والأنظمة وفى اقتصادات السوق باعتبار هذا التنوع واقعا دائما . ذلك أن السوق الحرة العالمية إنما تنتمى إلى عالم تبدو فيه الهيمنة الغربية أمرًا مؤكدًا . وهى شأنها شأن جميع صور يوتوپيا التنوير الأخرى لحضارة عالمية تفرض مسبقا سيادة الغرب . كما أنها لا تنسجم مع عالم متعدد الأقطاب لا توجد فيه أي سلطة يمكنها أن تأمل فى ممارسة الهيمنة التى كانت بريطانيا والولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى تتمتع بها فى الماضى ؛ ولا تلبى احتياجات عصر لم تعد فيه المؤسسات والقيم الغربية مقبولة عالميا ؛ ولا تسمح لثقافات العالم المتعددة بتحقيق التحديثات التى تتكيف مع تاريخها وظروفها واحتياجاتها المتميزة .

إن السوق الحرة العالمية تدفع الدول ذات السيادة إلى الوقوف بعضها ضد بعض فى الصراعات الچيوپولوتيكية من أجل موارد طبيعية آخذة فى التضاؤل . كما أن تأثير فلسفة «دعه يعمل» التى تُدين تدخل الدولة فى الاقتصاد يتجلى فى إرغام الدول على الدخول فى منافسات من أجل السيطرة على موارد لا تتحمل أي مؤسسة المسئولية عن حفظها .

كذلك من الواضح أنه ليس هناك اقتصاد عالمى منظم بوصفه سوقا حرة عالمية يلبى الاحتياجات البشرية العالمية إلى الأمن . ذلك أن مبرر وجود الحكومات فى كل مكان هو قدرتها على حماية مواطنيها من انعدام الأمن . كما أن نظام «دعه يعمل» على النطاق العالمى الذى يحول دون اضطلاع الحكومات بهذا الدور فى حماية المواطنين إنما يخلق المزيد من عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى .

وفى الاقتصادات المتقدمة التى تدار باقتدار وكفاءة ليس من المتعذر إيجاد طرق يمكن بها تخفيف المخاطر التى تفرضها الأسواق العالمية على المواطنين . أما فى البلدان الفقيرة فإن مبدأ «دعه يعمل» على النطاق العالمى يفرز أنظمة دينية متطرفة ، ويعمل بوصفه حفّازا على تحلل الدولة الحديثة . **وعلى المستوى العالمى ، وفى هذا الصدد على مستوى الدولة القومية ، فإن السوق الحرة لا تعزز الاستقرار أو الديمقراطية ، ذلك أن الرأسمالية الديمقراطية العالمية حالة يتعذر تحقيقها بقدر ما يتعذر تحقيق الشيوعية العالمية .**